

هذا الوفد التاثير في المؤتمر بادخال بعض المواد في المقررات . وقد انتخب الوفد برئاسة الدكتور موسى عبد الله الحسيني ومن جملة الاعضاء السيد علي الدجاني والاستاذ يحيى حمودة . وكان انتخاب الدكتور موسى الحسيني مقصودا لاقتناع الملك وحكومته بأن احد اقطاب الحسينيين قد حضر المؤتمر واشترك في اعلان البيعة [ التشديد من عندنا ] ، وبهذه الطريقة تضمن سكوت جلالتة عن قوات الجهاد المقدس ومحاولاته العديدة للفتك بها ، « ( ٢٨ ) » .

وهكذا ، فانه من الممكن القول ، انه لم تحدث عملية مجابهة فلسطينية لخطوة الضم ذاتها ، وانما حدثت اعتراضات جزئية ومتفرقة ، لم تستطع احراز اجماع فلسطيني حولها ، بحكم عوامل موضوعية عديدة . والافما معنى ان يتنافس خمسة وستون مرشحا على عشرين مقعدا من المقاعد المخصصة لاول مجلس نيابي للضفتين ، وما معنى ممارسة الحكومة الاردنية لضغوطاتها من اجل الحيلولة دون اقدام بعض المرشحين المعروفين بوطنيتهم على ترشيح انفسهم للانتخابات ، كما حدث عندما تدخل الشيخ محمد علي الجعبري « تدخل مباشر » في الانتخابات النيابية ١٠٠٠ واستعمل الضغط في اكثر من مناسبة ضد المحامي الشاب عبد الخالق يغمور » « ( ٢٩ ) » .

وفي اعتقادنا ان جذر عملية التسليم بخطوة الضم ، نجم في ذلك الفترة عن مجموعة من العوامل ، في طبيعتها عدم تجذر الوعي والمفهوم الكياني لدى الفلسطينيين ، الذين لم يمارسوا في تاريخهم الحديث ، حكمهم لانفسهم . وبالتالي فانهم عندما سلموا بالاجراءات الاردنية ، لم يكن يساورهم الشعور بانهم مقدمون على التنازل عن تجربة كيانية منفصلة ، لها تراثها الاستقلالي ، ولها امتيازاتها السلطوية المادية منها والادبية . والى جانب ذلك ، فلقد كانت معركة عروبة الارض الفلسطينية ، تتقدم على غيرها من المعارك . ذلك ان مؤتمر اريحا وما تلاه من اجراءات اردنية ، قد جاء في سياق اجتياح القوات الاسرائيلية لمنطقة النقب ، ومحاصرة القوات المصرية وامتداد الرقعة المحتلة من فلسطين . وكان من الطبيعي في هذه الحالة ، ان ينصرف الاهتمام الفلسطيني نحو العمل على وقف التقدم الاسرائيلي ، اكثر منه على مستقبل الاوضاع القانونية للفلسطينيين . وقد ضاعف من خطورة الحالة في فلسطين ، ابان فترة الضم ، وازدياد عدد اللاجئين واشتداد حالة الفقر والاضطراب الاجتماعي ، في الضفة الغربية على وجه التحديد .

فكان من الطبيعي والحالة هذه ، الا تجد الاجراءات الاردنية نحو الضفة الغربية ، مجابهة شعبية كافية لوقفها عند حدود معينة او احباطها نهائيا . ولذلك كله ، لم يظهر لدى الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية ، سوى اعتراضات جزئية ، لم تشكل في نهاية المطاف ، قيادا على حرية التصرف الاردني بمستقبل الشعب الفلسطيني وبمستقبل ارضه . واذا كانت العبرة بالنتائج ، فان انخراط